

دين الدولة، قبل أن تُدرج فيه مادة تنص على أنه دين رئيسها.

لم تحظ هذه التحركات المتصاعدة بقراءة تسلسلية توضح دورها في تأسيس الأرضية لموجة العنف اللاحقة. بقيت أشبه بأحداث متقطعة وثانوية، فبدا ما حصل بعدها نبته معزولة.

تهدف هذه الورقة إلى عرض هذه الموجات تاريخيًا وأشخاصًا. ورصد مزاجتها بين مناهضة البعث والشكوى من الهيمنة الطائفية، ما سيكون له أثر فاعل في رسم الشرخ الذي قامت على حدّه الأعمال العسكرية للطليعة المقاتلة في الثمانينيات.

ثانيًا: أحداث جامع السلطان بحماة

غلب الوصف الإسلامي على هذا الصدام الذي شهدته مدينة حماة بسبب الرمزية الكبيرة لقصف جامع السلطان الذي كان يعتصم فيه محتجون قادهم الشيخ مروان حديد، وهو مهندس زراعي ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين وكان يحثها على سلوك سبيل (الجهاد) منذ ذلك الوقت المبكر.

غير أن الزعيم السياسي الحموي أكرم الحوراني وضع الأمور في سياق أوسع حين تحدث في مذكراته عن (لجنة أحياء المدينة) التي شكّلت من الأسر الإقطاعية الحموية المعروفة والأسر التابعة لها في المدينة والريف، إضافة إلى الإخوان المسلمين. وقد خاض هذا التكتل الانتخابات التي جرت في عهد الانفصال لكن النجاح لم يكن من نصيبهم.

ويروي الحوراني أن (لجنة أحياء المدينة) عرضت على (الاشتراكيين العرب) -الذين كان يقودهم من مخبأه في دمشق- التحالف لإسقاط حكم حزب البعث في مطلع شهر نيسان/ أبريل 1964. وجرى الاتفاق على تقديم مذكرة باسم مدينة حماة، موقعة من هيئاتها ورجالها جميعهم على اختلاف اتجاهاتهم السياسية، تطالب بإلغاء الأحكام العرفية وعودة الحياة البرلمانية الديمقراطية للبلاد. وسلّمت هذه المذكرة للمحافظ الذي كان عبد الحلیم خدام وقتئذ،

تحركات المعارضة الإسلامية السورية (1963-1973)

حسام جزماتي⁽¹⁾

أولًا: مدخل

منذ استيلاء حزب البعث على السلطة في سورية في آذار/ مارس 1963، وحتى الاستفتاء على الدستور في آذار/ مارس 1973، احتلت الصراعات الداخلية بين أجنحة الحكم موقع الصدارة في التاريخ السوري، ليس من دون استحقاق. لكن ذلك رمى إلى هامش صورة الحياة العامة موجات متلاحقة من الاحتجاجات الدينية والإسلامية التي مهدت لمرحلة الصدام العسكري اللاحقة في أواخر السبعينيات.

فقد شهد ربيع عام 1964 اعتصامًا شهيرًا في جامع السلطان بمدينة حماة، انتهى باقتحام السلطات إياه، ووقوع قتلى، وتقديم بعض المحتجين للمحاكمات. وشهد خريف هذا العام انتخابات مفصلية على منصب المفتي العام للبلاد، أسفرت عن تعيين الشيخ أحمد كفتارو الموالي للبعث. وأدت قرارات التأميم التي صدرت في مطلع 1965 إلى موجة غضب ديني وتجاري دمشق تجلّى في إضراب، وأسفر عن اقتحام الجامع الأموي الذي كان فيه معتصمون أخذ بعضهم يفكر في حمل السلاح. وتجلت العلمانية اليسارية الصارخة التي انتهجتها السلطة الشباطية في مناسبات كان منها ظهور رفض عام معلن لبعض ما تنشره وسائل إعلام حكومية، كما في المقالة التي ارتبطت باسم مؤلفها (إبراهيم خلاص) التي هاجمت الأديان، ونُشرت في مجلة (جيش الشعب) العسكرية الرسمية. وبعد استيلاء حافظ الأسد على السلطة واجهته احتجاجات الدستور في 1973 التي رفضت عدّ الشريعة الإسلامية مجرد واحدة من مصادر التشريع في الدستور الذي لم ينص، كذلك، على أن الإسلام

(1) باحث في الحركات الإسلامية.

((القبض على مجموعة من المسلحين)).⁽⁴⁾

توقف إطلاق النار في حماة بتاريخ 16 نيسان/ أبريل نتيجة اتفاق بعض رجالاتها الذين كان أبرزهم الشيخ محمد الحامد، شيخ جامع السلطان وأبرز الرموز الدينية في حماة، واللواء أمين الحافظ القادم من دمشق على رأس وفد من السلطة. وأشارت صحيفة (الحياة) الى مساعي التهدئة هذه بما يأتي: ((دار حديث بين لجنة المدينة والحافظ على إنهاء المشكل بما يشبه طريقة لا غالب ولا مغلوب فيما يتعلق خصوصاً بالقتلى من الجانبين أي من الأهلين والجيش والشرطة والحرس مع اعتقال عدد من المطلوبين للتهدئة)).⁽⁵⁾

وكانت قد صدرت قائمة بأسماء بعض الاشخاص الذين قُدر اعتقالهم وإحالتهم إلى المجلس العرفي بتهمة التآمر على سلامة الدولة ومناهضة المبادئ الاشتراكية والتعاون مع الاستعمار، إضافة إلى مصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة⁽⁶⁾، بعد أن أصدر نور الدين الأتاسي، وزير الداخلية ونائب الحاكم العرفي، الأوامر العرفية الآتية:

أمر عرفي رقم 70: تغلق مدرسة عثمان الجوراني الثانوية الرسمية في مدينة حماة نهائياً، وينقل مدرسوها وموظفوها، ويوزعون من قبل وزارة التربية والتعليم.

أمر عرفي رقم 71: يتناول وجوب فتح الأفران ومحلات بيع المواد الغذائية مع تطبيق أقصى العقوبات بالمخالفين.

أمر عرفي رقم 72: يحدث مجلس عرفي عسكري في المنطقة الوسطى لمحاكمة المشتركين والمتدخلين والمحرضين على الفتنة التي وقعت في حماة بتاريخ 15/4/1964.⁽⁷⁾

(4) مهدي الحموي، "إثبات لكذبة المسلحين في سورية"، <https://syrianoor.net/article/12684>

(5) أكرم الجوراني، مذكرات أكرم الجوراني، ص 3334.

(6) هم: عثمان الأمين، عبد الله السفاف، أكرم العاشق، عبد الله البرازي، أحمد الأمين، فؤاد الأسود، أديب نصور، سعيد حوى، عبد الحميد طهباز، أحمد العظم، رياض العظم، وجيه البرازي، عبد الكريم مسطو الحلبي، مصطفى إبراهيم عز الدين، فريد نصور، طلحة طيفور، صادق نورس الكيلاني، غازي العظم.

(7) شكّل هذا المجلس برئاسة الرائد مصطفى طلاس وعضوية الرائد عزت جديد، الرائد جمال داوود، النقيب جمال طيارة، النقيب عطية سويداني، وسبي الضباط الآتية أسماؤهم أعضاء متممين: الرائد محمد ججاج، النقيب مصطفى عبده المصطفى، النقيب سبيع سيجري.

ليرفعها إلى الحكومة لكنها لم تجد أذناً صاغية. فقررت لجنة الأحياء القيام بثورة مسلحة لإسقاط حكم حزب البعث.⁽²⁾

اشتعلت الشرارة في ذكرى تأسيس هذا الحزب في السابع من نيسان/ أبريل، عندما كتب أحد الطلاب المنتمين إليه في مدرسة (عثمان الجوراني) على اللوح ((لا حكم إلا لحزب البعث))، فشتّم طالب آخر هذا الحزب وكتب ((لا حكم إلا لله))، فاعتقلت السلطات الطالب، وجرت مداخلات كثيرة لإطلاق سراحه، ولكنها لم تثمر، بل أصدر شبلي العيسوي وزير التربية والتعليم قراراً بنقل عدد من مدرسي الديانة في المدينة، فأضرب طلاب المدارس الرسمية والخاصة احتجاجاً على ذلك. وبعد يومين من الحادث خرج المصلون من صلاة الجمعة بتظاهرة احتجاج قمعها الجيش بقسوة، سقط في إثرها قتيل وبعض الجرحى، فأضربت المدينة إضراباً عاماً اشتركت فيه فئاتها كلها. وعندما حاولت السلطات فتح بعض المتاجر بالقوة اصطدمت بمقاومة مسلحة؛ ما أدى إلى دخول الجيش إلى المدينة، ولا سيما أحياءها القديمة، ثم عزلت حماة عن الخارج تماماً، لكن أصوات القصف كانت مسموعة، فعندما اعتصم الشيخ مروان حديد مع بعض أنصاره في جامع السلطان حاصرت الدبابات الجامع وقصفته بالمدافع.⁽³⁾

وعن هذه الحادثة يروي أحد شهود العيان: قُدر لي أن أكون خلال طفولتي محاصراً في مسجد السلطان في حماة عام 1964م، وكان يعتصم فيه 40 بالغاً و45 طفلاً كنت معهم، وكان معنا طفل صغير بعمر سبع سنوات كذلك، وآخر بعمر عشر سنوات. طلبوا منا الاستسلام، فرفضه الكبار، وأغلقوا أبواب المسجد، فقصفوا قبة المسجد ثم المأذنة، فانهارت....

اعتقلنا، وفور وصولنا إلى السجن، وُضع عشرة من الكبار منا على شكل نصف حلقه ثم نزع عناصر الشرطة بنادقهم، ووضعوها في الوسط، وأخذوا صورة لهم. ولما خرجت من السجن مع باقي الأطفال بعد خمسة أيام، رأيت الصورة نفسها في صحيفة أبي الفداء وبالخط العريض

(2) أكرم الجوراني، مذكرات أكرم الجوراني، (نسخة إلكترونية)، ص 3331-3332.

(3) أكرم الجوراني، مذكرات أكرم الجوراني، ص 3332-3333.

اعتداءات على أفراد (الحرس القومي) المرتبط بحزب البعث. ومن جديد صدر الأمر، يوم 17 نيسان/ أبريل، بإعادة منع التجول، وأعطيت الدبابات وناقلات الجنود المصفحة الأمر بالتحرك لبدء حملة أخرى على المدينة. وفي دمشق، حيث كانت السلطة تحتفل بعيد الجلاء، ألقى أمين الحافظ كلمة حافلة بالتهديد ورد فيها: ((نحن نقول للمتأمرين ومن خلفهم ما هي إلا أيام قليلة حتى نسحقهم ومن معهم ومن خلفهم وسيعلم المتأمرون أي منقلب ينقلبون)). وعندما عاد إلى حماة واجتمع بلجنة المدينة تابع تهديداته قائلاً: ((سنحکم بالموت على من يستحق الموت، ونعاقب بالسجن المشاغبين وسنسوقهم إلى [سجن] تدمر مشياً على الأقدام حيث يبقون حتى يتحولوا إلى أناس طبيين)). وأضاف أنه استدعى وزراء الأشغال العامة والمواصلات والشؤون البلدية والقروية ومهندسين من الجيش لتنفيذ مشروع تخطيط المدينة وشق الطرق فيها وإقامة معالم حماة الجديدة فوراً. وقد عرف سامعوه أنه يريد بذلك شق الطرق وتعريضها لیتمكن الجيش من دخول الأحياء القديمة التي لم يتمكن من الدخول إليها.⁽¹¹⁾

من جهته يبرر أمين الحافظ، في لقاء أجري معه بعد ذلك بعقود، بأنه كان يحاول الموازنة بين مجلس قيادة الثورة الذي كان يرأسه -وكان قرابة نصفه من البعثيين الدروز والعلويين- وحماة التي قامت بثورة مسلحة. فقد كان هناك شعور بين الناس بأن البلد يقودها حزب واحد وتحكمها الطوائف، وأن المدن التي قاتلت الفرنسيين جرى إبعادها. ويقول الحافظ إن لغته الصارمة القاسية لم تكن جادة، بل محاولة منه لاستيعاب نقمة عدد من الضباط على حماة لأسباب طائفية، ولتجنيها وقوع هذا الانتقام على أيديهم. ويروي أنه أبعدهم اللجنته المرافقة له وتواصل مع شيخ حماة (محمد الحامد) وحدّره من خطورة الوضع فأسهم في فك الإضراب، وأن علماء حماة ووجهاءها أبدوا امتنانهم للحافظ بسبب الدور الذي لعبه.⁽¹²⁾

وفي لقاء سابق كان الحافظ صرح أن من ((قصص حماة هو [الرائد العلوي] عزت جديد. ويومها قلت إنني أمرت

في ما صرح شبلي العيسوي، وزير التربية ووزير الإعلام بالوكالة الذي يعدّ أحد المسؤولين عن توتر الأجواء، أن ((من الأسباب المباشرة لهذه المحاولة الفاشلة القرار الذي أصدره وزير الإصلاح الزراعي يوم أمس بالاستيلاء على أراضي 262 ملاكاً زائدة عن الحد الأعلى للملكية الزراعية بموجب قانون الإصلاح الزراعي)).

فخلال هذه الأزمة أعلنت الحكومة الاستيلاء على الأراضي وتأميم شركات جديدة في حلب (المرسوم رقم 45 القاضي بتأميم شركة الططري وعداس وشركة الشهباء وشركة الأخضرى)، ثم تلا ذلك مرسومان بتاريخ 20 نيسان/ أبريل قضى الأول منهما بتأميم شركة المغازل والمناسج في دمشق والشركة العربية المتحدة (الدبس) والثاني بتأميم الشركة العربية لصناعة الأخشاب المساهمة المغفلة في مدينة اللاذقية.⁽⁸⁾

يشير كاتب ماركسي إلى أن أكثر المساحة المصادرة من الأراضي كانت في محافظة حماة، ولذلك شهدت المدينة صدامات مسلحة، دعمها (الإخوان المسلمون) وكبار الملاك، في يومي 15 و16 نيسان/ أبريل. وفي 20 منه بدأ إضراب جزئي بين التجار في دمشق وحمص. أما في 21 انضم إليهم تجار حلب الذين طالبوا بإلغاء تأميم البنوك وشركات التأمين والمؤسسات الصناعية.⁽⁹⁾ وفي اليوم نفسه أعلنت حكومة أمين الحافظ عن تأميم شركتين صناعيتين أساسيتين في دمشق، وأخرى في اللاذقية. وتنتج هذه الشركات الثلاث ما يقارب من 74 بالمئة من جميع المنتوجات الصناعية النسيجية في سورية. وأممت كذلك 15 مؤسسة اقتصادية مهمة في مختلف مجالات الاقتصاد الوطني الأخرى.⁽¹⁰⁾

أما أكرم الحوراني، فيتابع أن الهدنة التي أعلنت في مدينة حماة لم تدم سوى ساعات قليلة. فعندما رفع منع التجول ونزل الناس إلى الأسواق والشوارع ورأوا الدمار الذي حل بصورة خاصة بجامع السلطان الذي سقطت مئذنته بعدما دكها مدافع الدبابات، عم الاستياء المدينة وجرت

(8) أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، ص 3334-3336.

(9) بيير بوداغوا، الصراع في سوريا لتدعيم الاستقلال الوطني 1945-1966، ماجد علاء الدين وأنيس المنفي (مترجمين)، (دمشق: دار المعرفة، 1987)، ص 224.

(10) بيير بوداغوا، الصراع في سوريا لتدعيم الاستقلال الوطني، ص 219-220.

(11) الحوراني، مرجع سابق، ص 3336-3337.

(12) أمين الحافظ، "أحداث حماة 1964"، برنامج "شاهد على العصر"، الحلقة 12، قناة الجزيرة، <https://www.youtube.com/watch?v=eVvF-MIKOLO>.

استمر الإضراب في دمشق وحمص وحلب واللاذقية. واعتباراً من 26 نيسان/ أبريل بدأت دوريات (الحرس القومي) تحطم أبواب المحلات التجارية وتتركها مفتوحة من دون حراسة. وقد وصفت إحدى وكالات الأنباء الوضع في دمشق كما يأتي: ((بدأت جماعات الحرس القومي الذي يحمل كل منهم مخلا ومنشارا بفتح أبواب المخازن في قلب دمشق اليوم، وقد تحدى معظم أسواق دمشق الحكومة باستمرار الإضراب، كما استمر في المدن السورية الأخرى)).

اجتمع المجلس الوطني، وقرر تكليف اللواء محمد عمران، رئيس (اللجنة العسكرية) ببذل مساعيه مع التجار لإنهاء الإضراب، فاستقبل وفدًا منهم يتقدمه هاني الجلاد، رئيس غرفة تجارة دمشق، بحضور نور الدين الأتاسي وزير الداخلية ويوسف زعين وزير الإصلاح الزراعي، فأصر وفد التجار على مطالبه السابقة وهي:

1. إطلاق الحريات العامة.
2. إعادة الحياة الدستورية والتمهيد لإجراء انتخابات عامة.
3. التعاون مع كل الفئات دون تمييز طبقي أو سواه.
4. إلغاء تدابير التأميم التي لا تتفق مع مصلحة سورية الاقتصادية وتخفيف القيود عن النقد.
5. إلغاء حالة الطوارئ المفروضة منذ انقلاب آذار/ مارس الماضي [1963] والإفراج عن المعتقلين السياسيين وإلغاء قوانين العزل السياسي.⁽¹⁷⁾

بعد أن تمسك التجار بإضرابهم نزل الجيش إلى الشوارع. وفي 30 نيسان/ أبريل أصدر اللواء أمين الحافظ بصفته الحاكم العرقي أمرًا عرفيًا ينص على مصادرة محتويات كل محل عام يؤدي خدمات مأجورة للجمهور، أو يتعاطى أعمال البيع أو الشراء لكافة أصناف التجارة، وتؤول ملكيته للدولة إذا وجد مغلقًا بلا مبرر قانوني، ويحال مالكه على المجلس العرقي العسكري بتهمة التخريب والإخلال بالأمن وزعزعة الثقة العامة. كما يحال على المجلس كل شخص يهدد الغير

بذلك تبرئة للأخرين لأنه كانت هناك حرب طائفية)).⁽¹³⁾

عندما بدأت أخبار قصف حماة تصل إلى المدن السورية الأخرى بدأت هذه المدن إضرابها واحتجاجها على السلطة. ففي حمص التي أضرب تجارها، ألقبت قنبلتان؛ إحداهما بالقرب من قيادة الموقع والأخرى بالقرب من بيت محام بعثي. أما دمشق، فعندما دخل إضرابها يومه الثالث بادر المحامون فيها إلى إصدار بيان رأوا فيه أن ((الأحداث الأخيرة التي وقعت في بعض المدن السورية كحماة، وما أعقبها من إعلان للإضراب الشامل تعبيرًا عن استياء الشعب لِدليل واضح⁽¹⁴⁾ على فقدان الثقة بين الحكم والشعب، وانعدام التجاوب بينهما، خصوصًا وأن المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان كما أقرتها الشريعة الدولية قد انتهكت)). وطالبوا بإطلاق الحريات العامة، وإلغاء حالة الطوارئ، وإعادة الحياة الديمقراطية إلى البلاد فورًا من دون ابطاء وتشكيل حكومة انتقالية محايدة تشرف على انتخابات حرة نزيهة.⁽¹⁵⁾

في هذا الجو المشحون عقد اللواء أمين الحافظ مؤتمرا صحافيًا في 24 نيسان/ أبريل، ألقى فيه بيانًا مكتوبًا ثم أجاب عن أسئلة الصحفيين. فأدان ((أعمال التخريب التي قام بها عملاء المخابرات [الخارجية] في حلب وحماة، وبدأت هذه الاجتماعات تعطي نتائجها الأولى بحوادث مفتعلة في حمص وحلب في الشهرين الماضيين وكانت مهمتها إشاعة الفوضى والقلق، ثم ما لبثت أن ظهرت بشكل مركز في حماة)). ثم استعرض أحداث حماة من وجهة نظر السلطة، ولما سئل عن عدد الضحايا قال إن عددهم من الجيش قد يكون حوالي عشرين قتيلًا وجريحًا، ومن المدنيين حوالي خمسين قتيلًا. وعن الإجراءات الاشتراكية قال: ((يوجد بعض المتطرفين يقولون يجب أن نؤمم كل شيء. هذا غير صحيح، نحن نعالج الواقع كواقع، وننصف الناس ونعطي كل إنسان حقه. لقد قلت لوفد التجار اليوم إننا نريد أن نتعاون مع بعضنا فربما نصل لدراسات أفيد مما نعتقد، فالاشتراكية ليست كتابًا منزلًا أو آية منزلًا من السماء)).⁽¹⁶⁾

(13) تمام البرازي، ملفات المعارضة السورية: المعارضة السورية كما لم نتحدث من قبل، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994)، ص 167.

(14) ورد في الأصل: لدليلًا واضحًا، ما اقتضى التصويب اللغوي. (م)

(15) أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، ص 3339-3338.

(16) المرجع السابق، ص 3340-3343.

(17) المرجع السابق، ص 3344.

من فيه، وكان أبرزهم مروان حديد الذي حكم عليه طلاس بالإعدام، إضافة إلى ثمانية متهمين آخرين. وحكم على حوالي عشرين بالسجن. لكن اللواء أمين الحافظ عفا عن الجميع، بعد أن استقبل وفدًا من مشايخ حماة ووجهائها، ما شكّل صدمة عنيفة لقواعد الحزب كافة، وفق تعبير طلاس.⁽²¹⁾

أما عن المدن الأخرى، فيروي عن دوره في إنهاء الاعتصام الذي حدث في جامع خالد بن الوليد بحمص، بعدما كلّف بذلك مع وزير الداخلية نور الدين الأتاسي لانتماهمما إلى هذه المحافظة.⁽²²⁾ ودور الجيش في إنهاء إضراب تجار دمشق ومنع انتقال عدوى الاعتصامات. إذ قررت قيادة الحزب إنزال كتيبة المغاوير بقيادة الرائد سليم حاطوم إلى الجامع الأموي، وتمركز قسم منها في باحة الجامع والقسم الآخر خارجه، حتى ((إذا فكر الإخوان المسلمون بإغلاق الجامع فيكون رجال المغاوير بين ظهرانهم))⁽²³⁾. كما نزلت كتيبة مغاوير أخرى، بقيادة الرائد سليمان حداد، إلى سوق الحميدية والحريقة فأحبط الإضراب.⁽²⁴⁾

ثالثًا: انتخابات المفتي العام

بعد عشرين يومًا من قيام حزب البعث بانقلابه في 8 آذار/ مارس 1963 أُحيل المفتي أبو اليسر عابدين إلى التقاعد، وأعلن عن التحضير لإجراء انتخابات على منصب المفتي العام للبلاد في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1964، وعُين الشيخ عبد الرزاق الحمصي مفتيًا عامًا بالوكالة في الأول من نيسان/ أبريل لتسيير الفترة الانتقالية التمهيدية للانتخابات العامة.

في عقب الإعلان عن الموعد بدأ الحراك المشيخي، فاستقر الأمر على اثنين من المرشحين هما الشيخ أحمد كفتارو، المدعوم من حزب البعث، والشيخ حسن حبتكة الميداني، شيخ حيّ الميدان المشهور الذي يمثّل المؤسسة الدينية التي تعدّ رابطة علماء الشام واجهتها في ذلك الوقت.

أو يدفعه إلى إغلاق محله بأي وسيلة من الوسائل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وكل شخص يحرض على الإخلال بالأمن أو الشعب، مع مصادرة أملاكه وأمواله المنقولة وغير المنقولة.⁽¹⁸⁾

انتهى إضراب دمشق بعد ساعات من صدور هذا الأمر. وقدم أصحاب المحلات المهوبة عريضة قالوا فيها: ((قامت أمس وأول أمس عصابة مسلحة بكسر أبواب محلاتنا التجارية وانتهك حرمتها واحتلالها ونهب موجوداتها بشكل وحشي لم يسمع بمثله قبل اليوم. وقد أشاعت هذه العصابة أنها تقوم بعملها تنفيذًا لأمر الحكومة، وإنما نعتقد بأن أي حكومة في العالم لا يمكن أن تسمح لبعض رعاياها بالقيام بأعمال السلب والنهب والقرصنة لأي سبب كان... نعتقد بأن العمل الذي تم أمس قامت به عصابة مسلحة مجرمة غايتها إشاعة الفوضى وبث التفرقة بين أبناء الشعب، وأنها تريد أن تسيء إلى سمعة الجيش السوري فلبس بعض أفرادها الملابس العسكرية وحملوا رشاشات عسكرية)).⁽¹⁹⁾

في مذكراته يعبر مصطفى طلاس رئيس المجلس العرفي العسكري -وقتئذ- ووزير الدفاع لعقود -لاحقًا- عن موقف الجيش السوري من هذه الأحداث، فيقول إن ما حصل كان تحالفًا بين الإخوان المسلمين مع الناصريين والرجعيين والشيوعيين والإقطاعيين وبقايا عهود الاستعمار لضرب ثورة الثامن من آذار/ مارس، فقرروا توحيد جهودهم في سيناريو واحد وجهته واشنطن، ودعمته مصر والعراق.⁽²⁰⁾

تقول رواية طلاس إن الطالب الذي ألقى القبض عليه في البداية كان يوزع منشورًا في المدرسة ((بهاجم الوضع القائم)). فعمد المسؤولون عن تأجيج الفتنة إلى قتل أحد رجال الأمن برصاصة مسدس ((من أحد أوكارهم))، ثم أعلنوا إضرابًا عامًا، واعتصموا بالمساجد، وأخذوا يطلقون النار على المارة لإرهابهم. فتحرّكت القوات العسكرية التي سيطرت على الموقف باستثناء جامع السلطان الذي تعرضت فيه إلى كمين، فافتحّم، وضرب بمدفعية الدبابات، واعتقل

(21) المرجع السابق، ص 471-487.

(22) المرجع السابق، ص 477-480.

(23) المرجع السابق، ص 483.

(24) المرجع السابق، ص 483.

(18) المرجع السابق، ص 3346-3347.

(19) المرجع السابق، ص 3347-3348.

(20) مصطفى طلاس، امرأة حياتي: العقد الثاني 1958-1968، ط7، (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 2006)، ص 471.

حبنكة إلا إذا علموا أن للدولة البعثية اتجاه آخر، وكفوا بانتخاب كفتارو، مع تهديد مبطن في حال لم يفعلوا.

وفي ليلة الانتخاب زار اللواء محمد عمران منزل الشيخ حبنكة، كما يروي ولده، ليجسّ مدى مسابرة الحكم لو استلم المنصب، ((فلم يجد لديه كلمة واحدة يأنس منها هذا الاستعداد))⁽²⁶⁾. وهكذا جرت الانتخابات في اليوم التالي وأسفرت عن فوز كفتارو بكرسي الإفتاء.⁽²⁷⁾

رابعاً: اعتصام الجامع الأموي بدمشق

مع زيادة نفوذ التيار اليساري في حزب البعث أصدرت السلطة، في 2 كانون الثاني/ يناير 1965، أربعة مراسيم اشتراعية في مسار التأميم. أدى الأول منها إلى تأميم إحدى وعشرين شركة تأميمًا تامًا، بينما أمم الثاني 90 بالمئة من ملكية أربع وعشرين شركة، وأمم الثالث 75 بالمئة من ملكية إحدى وستين شركة. أما الرابع ففضى بسجن كل من ((يقوم بأي وجه من الوجوه على عرقلة التشريعات الاشتراكية)) بالأشغال الشاقة المؤبدة، وتشديد الحكم حتى الإعدام عند الاقتضاء. وتنظر المحكمة العسكرية في هذه القضايا.

وفي الخامس من الشهر نفسه صدرت مراسيم أخرى قضت بتأميم ثماني شركات صناعية جديدة، وفرض رجال الأمن الحراسة على الشركات المؤممة جميعها، وشدت الحراسة على الحدود ومنع السفر لمنع تهريب الأموال، ونزلت الدبابات إلى شوارع دمشق وحلب.

وبتاريخ 65/1/8 ألقى الفريق أمين الحافظ بصفته رئيس مجلس الرئاسة، رئيس مجلس الوزراء، الحاكم العرفي، بيانًا أعلن فيه أن الثورة ((قررت احداث المحكمة العسكرية الاستثنائية لتقوم بإجراءاتها القانونية القائمة في ظل الأحكام العرفية السارية المفعول))⁽²⁸⁾.

(26) عبد الرحمن حبنكة الميداني، الوالد الداعية المري الشيخ حسن حبنكة الميداني: قصة عالم مجاهد حكيم شجاع، (جدة: نشر المؤلف، 2002)، ص 66-68.

(27) عبد الرحمن حبنكة الميداني، الوالد الداعية المري الشيخ حسن حبنكة الميداني: قصة عالم مجاهد حكيم شجاع، (جدة: نشر المؤلف، 2002)، ص 66-68.

(28) الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، ص 3377-3379.

كان الذين يحق لهم الإلقاء بأصواتهم هم مفتو المحافظات والقضاة الشرعيون وأعضاء مجلس الإفتاء الأعلى ونقيب الأشراف، وكان عددهم الكلي خمسة وثلاثين. وبدأت تحركات الشيخين وأنصارهما لكسب أصوات هؤلاء الناخبين. وكانت للمعركة الانتخابية حساباتها السياسية من جهة وحسابات الانتماءات إلى الجماعات الدينية من جهة أخرى. وبدأت باكراً بإقالة عدد من المفتين والقضاة الشرعيين، وتعيين مفتين وقضاة شرعيين ولاؤهم المطلق لحزب البعث، ما يصب في مصلحة مرشحه. وكانت هذه الإقالات والتعيينات صاحبة التأثير الفعلي والحقيقي في نتائج الانتخابات، غير أن هذا لم يمنع المرشحين من محاولة حشد الأصوات لمصلحتهما، وعقد التحالفات. وفي يوم الانتخابات كانت النتائج لمصلحة الشيخ أحمد كفتارو بفارق صوت واحد؛ إذ حصل على ثمانية عشر صوتاً في حين حصل الشيخ حسن حبنكة على سبعة عشر.

كانت تلك آخر انتخابات للمفتين في سورية، إذ بقي كفتارو في منصبه هذا حتى وفاته بعد أربعين عامًا. وأسهمت في زيادة الشرخ في المجتمع الديني الدمشقي بخاصة، والسوري عمومًا الذي شهد استقطابًا حادًا، وأوصلت الافتراق في المؤسسة الدينية إلى نقطة اللاعودة.⁽²⁵⁾

رواية الشيخ حسن حبنكة للانتخابات ينقلها لنا ابنه وكاتب سيرته، فيقول إن استلام الشيخ عبد الرزاق الحمصي هذه المهمة، بالوكالة، استمر مدة محددة يسمح بها القانون، ثم أسند المنصب، بالوكالة أيضًا، إلى الشيخ كفتارو نفسه، لصلاته الحسنة بحزب البعث منذ أن دعم مرشحه للانتخابات النيابية، رياض المالكي، في وجه الشيخ مصطفى السباعي مؤسس فرع جماعة (الإخوان المسلمين) في سورية.

ثم أرادت الدولة تأصيل المفتي بالقانون، بموجب إجراء انتخاب له من قبل مفتي المحافظات، وأعضاء مجلس الأوقاف الأعلى، وعشرة أشخاص تعيّنهم دائرة الفتوى. وقد تولى كفتارو تعيينهم بما أنه المفتي العام بالوكالة، واستدعت المخابرات بعض الناخبين ممن كان لهم ميل إلى انتخاب

(25) محمد خير موسى، "كفتارو ومعركة الإفتاء في مواجهة الشيخ حسن حبنكة الميداني"، موقع تلفزيون سوريا، (14 آذار/ مارس 2021). <https://2u.pw/1LNzhWZ>.

أوساط البيئية المشيخية دعوة إلى الاعتصام في الجامع الأموي ثم الخروج منه بتظاهرة احتجاجية ضد السلطة بقيادة علماء الدين الإسلامي في دمشق. لكن هؤلاء أنفسهم رفضوا الاستجابة لدعوة بدت لهم غامضة ومشبوهة وربما تهدف إلى استدراجهم. فقال حينئذ لزملائه وتلامذته العلماء: ((ما يدريكم أنه فخ صُنع لكم، حتى تُقتلوا، أو تأخذكم الدولة بجرم القيام بثورة مسلحة)).⁽³³⁾ أما عبد الكريم الرفاعي، أحد الشيوخ البارزين في العاصمة وقتئذ كذلك، فمَنع طلابه من الذهاب إلى المسجد الأموي وصدّهم صدًا عنيفًا، وقال: ((إننا لسنا ألعوبة بيد فلان أو فلان، يحركوننا متى شاؤوا ويقعدوننا متى أرادوا، والله لو أنني أجد أن وصولنا إلى الغاية المنشودة في مثل هذا الحل لكنت الداعي له المحرض عليه)).⁽³⁴⁾ أما الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي الذي ينقل عن تلك الأيام آراء والده الشيخ ملا رمضان، فيعيد الأمر إلى مرحلة أسبق فيتحدث عن ((سلسلة حفلات هائجة صاخبة، تمت في جامع المرباط بالمهاجرين؛ لا تدري كيف نظمت وكيف تم التداعي إليها))⁽³⁵⁾، حتى أعقبها ((لقاء غوغائي كبير في جامع الأموي، تداعى له عامة الناس والسذج الأغرار من الشباب، بدافع من التحميس والتبهيح، دون أن يستبين أحد اليد المحركة أو الفكر المنظم)).⁽³⁶⁾

وهنا برز اسم (كتائب محمد) بوصفها تنظيمًا سرّيًا بأغلبية دمشقية هدف إلى تحريك العلماء والخطباء والمدرّسين الدينيين ضد الحكم البعثي، واستثارة جمهورهم للقيام بتظاهرات احتجاج وإغلاق المحال التجارية. ومن جهة أخرى التسلّح لمقاومة هذه السلطة بالعنف.⁽³⁷⁾ وكان المشايخ حذرين من هذا النزوع حذرًا خاصًا لأن موازين القوى كانت تميل بوضوح إلى كفة الحكم البعثي، إلا واحدًا منهم

ووفق وصف عبد الرحمن حبنكة الميداني فإن الخطباء في دمشق والمدن السورية الأخرى تكلموا على منابرهم ضد هذه المراسيم. وبيّنوا لجمهورهم النظام الاقتصادي للإسلام، وأنه هو ((الضامن لمصالح طبقات الأمة على اختلاف مستوياتها))⁽²⁹⁾، وأوضحوا ((مساوي النظام الاشتراكي)).⁽³⁰⁾

وكان لوالده، الشيخ حسن (دور القيادة والزعامة) في هذا الاحتجاج، بعد أن أخذ اسمه يُكرّس بوصفه أبرز مشايخ دمشق، ومن ثم سورية. وقد دفع هذا أمين الحافظ إلى الطلب من مدير المخابرات، أحمد سويداني، تنظيم اجتماع له مع أبرز الخطباء والعلماء المحتجين، في إحدى ليالي رمضان الذي حل وقتها. وكان في مقدمة هؤلاء الشيخ حسن حبنكة والدكتور محمد أمين المصري والشيخ محمد كريم راجح. دار في الجلسة حديث طويل تخلله شدٌ وجذبٌ بين حبنكة والحافظ الذي قال إنه يعدّ خطب الجمعة التي قيلت في اليوم السابق ((تحريضًا على الدولة))، وإنه لا يستطيع السكوت عن هذا الأمر، وبخاصة أن القرارات الاشتراكية صدرت ((لمصلحة العامل والفلاح والمسكين))، من دون أن تكون السلطة ماركسية ولا كافرة، بل لها خط واضح، من شاء السير فيه فعلى الرحب والسعة ومن لم يشأ فليلزم بيته ويستغني عن راتب الأوقاف. والتقط حبنكة التهديد ورفع التحدي قائلاً إن الشيوخ الموجودين استعدوا للموت وودعوا أهلهم قبل مجيئهم، فإن انقضى الأمر بقطع الراتب فتلك نتيجة هيّنة. مخاطبًا رئيس الدولة: إن ((تجلسنا في بيوتنا نتكلم في البيوت. نتكلم في الشارع. نتكلم في السجن. ولا نستطيع أن تسكتنا إلا بشيء واحد، هو أن تقتلنا))⁽³¹⁾. فخفف الحافظ من سخونة الحديث، وانتهت الجلسة على خير من دون اتفاق.⁽³²⁾

استمر التوتر في شوارع دمشق. وبعد أيام سرت في

(33) عبد الرحمن حبنكة الميداني، الوالد الداعية المربي الشيخ حسن حبنكة الميداني، ص 234.

(34) عبد المجيد البيانوني، رسالة المسجد في سورية في النصف الثاني من القرن الرابع عشر الهجري: دراسة تأصيلية وتطبيقية عن مدرّستي الشيخ أحمد عز الدين البيانوني في حلب والشيخ عبد الكريم الرفاعي في دمشق رحمهما الله تعالى، رسالة دكتوراه، (السودان: جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية في أم درمان، 1996)، ص 467.

(35) محمد سعيد رمضان البوطي، هذا والدي: القصة الكاملة لحياة الشيخ ملا رمضان البوطي من ولادته إلى وفاته، (دمشق/ بيروت: دار الفكر/ دار الفكر المعاصر)، ص 130.

(36) محمد سعيد رمضان البوطي، هذا والدي: القصة الكاملة لحياة الشيخ ملا رمضان البوطي من ولادته إلى وفاته، ص 130.

(37) حبنكة الميداني، الوالد الداعية المربي الشيخ حسن حبنكة الميداني، ص 230.

(29) عبد الرحمن حبنكة الميداني، الوالد الداعية المربي الشيخ حسن حبنكة الميداني، ص 243.

(30) عبد الرحمن حبنكة الميداني، الوالد الداعية المربي الشيخ حسن حبنكة الميداني، ص 243.

(31) عبد الرحمن حبنكة الميداني، الوالد الداعية المربي الشيخ حسن حبنكة الميداني، ص 267-243.

(32) عبد الرحمن حبنكة الميداني، الوالد الداعية المربي الشيخ حسن حبنكة الميداني، ص 267-243.

صدرت مراسيم بمصادرة عدد من المحال والشركات.⁽⁴⁰⁾

وقد نظم حزب البعث تظاهرة مؤيدة للتأميم ألقى فيها أمين الحافظ كلمة حمل فيها حملة شعواء على التجار، ووصفهم بأنهم متآمرون استغلوا الدين لعرقلة القرارات الاشتراكية. وحمل بشدة على الإخوان المسلمين، وسماهم الإخوان الكفرة، ثم توعد قائلاً: ((سنسحقهم، سنقتلهم باسم الشعب، لقد قتلوا من جنودنا وجرحوا ضباطاً وقتلوا من العمال، وسنعمل السيوف قريباً في رقابهم))⁽⁴¹⁾، ثم قال مخاطباً المتظاهرين: ((ستسحقون هؤلاء المتآمرون بأحذيتكم))⁽⁴²⁾. وفي ما يتعلق بهتريب الأموال قال: ((إن الأموال التي هربها رجال الأعمال إلى الخارج ستعود، أو يبقون في السجون حتى يموتوا كلاباً)). كما حمل على المحامين لأشترأهم في الإضراب، وقال: ((إنهم سينالون عقاباً عادلاً حتى يتعلموا كيف يكون الحق)). وحمل على الموظفين ولا سيما الإخوان المسلمين منهم فوعد بتطهير جهاز الدولة منهم، ولم ينس السياسة القدماء الذين وصفهم بأنهم ((العملاء حقاً، الذئاب حقاً))⁽⁴³⁾.

وفي 28 كانون الثاني/ يناير أصدر مجلس الرئاسة مرسوماً بعزل الشيخ حسن حبتكة، وعدد من تلامذته من المشايخ، من الخطابة في الأوقاف⁽⁴⁴⁾. وذلك بعد أن استدعي هو والدكتور أمين المصري، بوصفهما شاهدين في المحكمة التي مثل أمامها أعضاء تنظيم (كتائب محمد)، وبثت الشهادة عبر الإذاعة والتلفزيون، فزادت من شعبية حبتكة خارج دمشق.⁽⁴⁵⁾

انعقدت المحكمة برئاسة المقدم صلاح الدين الضللي⁽⁴⁶⁾، وحكمت على ثمانية من المتهمين بالإعدام، وبزأت 21 آخرين⁽⁴⁷⁾ من أصل 400 كان وزير الداخلية

(40) المرجع السابق، ص 161.

(41) الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، ص 3382-3383.

(42) الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، ص 3382-3383.

(43) الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، ص 3382-3383.

(44) حبتكة الميداني، الوالد الداعية المربي الشيخ حسن حبتكة الميداني، ص 268.

(45) حبتكة الميداني، الوالد الداعية المربي الشيخ حسن حبتكة الميداني، ص 235-241.

(46) وعضوية محمد رباح الطويل وسليم حاطوم.

(47) أسعد عبود، أعمدة من ورق: سورية والثورة 1960 - 1970 م كتاب يروي، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2013)، ص 147.

هو الدكتور أمين المصري، المدرّس في جامع المرباط المذكور أعلاه، حيث كان يركّز على تفسير آيات الجهاد. وكان أعضاء (كتائب محمد) من تلامذته، وإن لم يُقدم شخصياً.

تجمع الناس في المسجد الأموي في ذلك اليوم على الرغم من التحذيرات. واقتحمته قوات المغاوير، بقيادة الرائد سليم حاطوم، بالدبابات، وأطلقت النار، فسقط قتلى وجرحى، ونقل من اعتقل إلى سجن المزة العسكري.

وفي مذكراته يروي المعارض السوري هيثم المالح مشهد ذلك اليوم قائلاً: توجهت إلى المسجد الأموي، وشاهدت أطراف الاعتصام ولاحظت انتشار السلطة وعناصر الأمن على طول سوق الحميدية وحول المسجد ثم عدت إلى مكتبي في قصر العدل، ودعوت بعض الزملاء القضاة وشرحت لهم ما يحصل في دمشق وبالتحديد في منطقة المسجد الأموي، حيث توجه في ذلك الحين الضابط سليم حاطوم، أحد أركان النظام، بمصفحة عسكرية فحطم عتبة المسجد، ودخل إليه ورمى المعتصمين بالرصاص، وسالت الدماء على أثاث المسجد، وقتل من قتل وجرح من جرح، ثم سيق المعتصمون بسيارات شاحنة. اجتمعنا نحن القضاة، وشكلنا لجنة لدراسة الأوضاع، وأصدرت بياناً طالب بإطلاق سراح المعتقلين وإلغاء حالة الطوارئ، وسيادة القانون واستقلال القضاء... إلخ. ورافق ذلك إضراب نقابة المحامين.⁽³⁸⁾

في إثر بيان القضاة وإضراب المحامين حضر إلى قصر العدل رئيس الدولة أمين الحافظ، وأجرى حواراً مع المحامين لم ينته إلى اتفاق، وانتهى إضراب المحامين والقضاة إلى لا شيء، لأن القمع الذي مورس على الشارع وعلى الناس كان كبيراً، وجرت مصادرات لأعداد كبيرة من المحال التجارية التي أقفلت أبوابها، بينما نُهب بعض آخر، وحُطمت الواجهات. ويصف المالح: ((في شوارع دمشق كان المنظر مأساوياً، إذ شاهدت بنفسي كيف كان بعض عناصر الأمن يحطمون أقفال المحلات التجارية، وزجاج واجهاتها، ويدخلونها ثم يمارسون بيع محتوياتها دون حساب))⁽³⁹⁾، ثم

(38) هيثم المالح، ذكريات على طريق الحياة، ج 1، (د.م: زقاق الكتب، 2021)، ص 160.

(39) هيثم المالح، ذكريات على طريق الحياة، ج 1، ص 160.

حلج القطن جميعها البالغ عددها 75 مصنعًا. وبالنتيجة أصبح قطاع الدولة يغطي 80 بالمئة من منتوجات القطر الصناعية. وفرضت الدولة رقابتها على ما يقارب 60 بالمئة من التجارة الداخلية.⁽⁵¹⁾

بعد عام عفا أمين الحافظ عن (المشركين بفتنة دمشق). غادر الدكتور أمين المصري إلى السعودية حيث أقام بصورة نهائية. في ما اتجه شريكه في التدريس في جامع المرباط جودت سعيد إلى تأسيس مذهبه في اللاعنف الإسلامي متأثرًا بأحداث الأموي.⁽⁵²⁾

خامسًا: أزمة مجلة (جيش الشعب)

في 25 نيسان/ أبريل 1967 نشرت مجلة (جيش الشعب) التي تصدر عن الإدارة السياسية للجيش والقوات المسلحة مقالًا لإبراهيم خلاص تضمن عبارات حادة تجاه الدين والمقدسات. فقال إن ((الله والأديان والأنبياء ما هي إلا دمي محنطة في متاحف التاريخ)). وأضاف: ((استنجدت أمة العرب بالإله، فتشتت عن القيم القديمة في الإسلام والمسيحية، استعانت بالنظام الإقطاعي والرأسمالي وبعض النظم المعروفة في العصور الوسطى، فلم يجد كل ذلك فتيلًا، مع كل هذا شممت أمة العرب عن ساعدها، ونظرت بعيدًا بعيدًا، لترى طفلها الوليد يقترب شيئًا فشيئًا، وهذا الوليد ليس إلا الإنسان العربي الاشتراكي الجديد، الإنسان المتمرد على جميع القيم المريضة الهزيلة في مجتمعه، التي ليست إلا وليدة الإقطاع والرأسمال والاستعمار، تلك القيم التي جعلت من الإنسان العربي إنسانًا متخاذلاً متواكلًا، إنسانًا جبريًا مستسلمًا للقدر، إنسانًا لا يعرف إلا أن يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم... الإنسان يعلم أن نهايته الحتمية الموت، ولن يكون هناك نعيم أو جحيم، بل سيصبح ذرة تدور مع دوران الأرض)).⁽⁵³⁾

أغضب المقال رجال الدين المسلمين والمسيحيين،

(51) بيير بوداغوفا، الصراع في سوريا لتدعيم الاستقلال الوطني 1945-1966، ص 233.

(52) عدد من الباحثين، جودت سعيد: بحوث ومقالات مهداة إليه، (دمشق: دار الفكر، 2006)، ص 111.

(53) إبراهيم عبد الله سلقيني، آل سلقيني في حلب: مئة وخمسون عامًا بين العلم الشرعي والحياة العامة، (ديار بكر: مكتبة سيدا، 2021)، ص 323-324.

محمد خير بدوي قد اعترف باعتقالهم في يوم الاعتصام.⁽⁴⁸⁾

من جهته يقول وليد حمدون، وهو أحد ضباط البعث وقتئذ، عن هذه الأحداث أن من أشعلها ((حركة دينية رجعية أطلقت على نفسها منظمة كتائب محمد))⁽⁴⁹⁾ اعتصموا في الجامع الأموي. وهذه الحركة ساندها التجار، إذ أضربت المدينة وأغلقت المتاجر، واضطرت الثورة إلى قمع التمرد؛ واعتقل كثيرون من المشاركين وثبت من التحقيق اشتراك قوى سياسية واقتصادية إلى جانب القوى الدينية، وثبت أيضًا تدخل قوى خارجية عربية وأجنبية، منها السفارة الأميركية في بيروت، والسفارة الأردنية في دمشق.

ويتابع: لقد كان الهدف الرئيس لهذه الحركة والمؤامرة الكبيرة إسقاط نظام الحكم، ولكن الحزب دافع عن نفسه وعن ثورته ممارسًا العنف أيضًا. واتخذت الثورة، أو بالأحرى قيادة الحزب، منحى اليسار المتطرف فاعتمد قانون الطوارئ، وزادت عمليات التأميم وتحديد حد أدنى للملكية الزراعية عما كانت عليه، وبذلك زادت عمليات توزيع الأراضي، ووضع قانون للعلاقات الزراعية، وعزز دور الطبقات العاملة من عمال وفلاحين وربطت هي وباقي المنظمات بالحزب.⁽⁵⁰⁾

وينقل مؤرخ ماركسي لهذه الأحداث أن الحكومة استطاعت بعدها، من خلال ((الدعم المتزايد من قبل الجماهير الكادحة)) متابعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية. وفي 18 شباط/ فبراير اتخذ قرار لإنهاء سيطرة التجار الكبار في مجال التجارة الخارجية وتوزيع المواد الغذائية. وأممت كذلك شركات التجارة الخارجية لاستيراد المواد الغذائية والأدوية، وأخضعت إلى إدارة الدولة. وأممت الحكومة، في آذار/مارس 1965، الشركات جميعها التي تصنع النفط وتنقله وتبيعه في الأراضي السورية. وكان من بين هذه الشركات بعض الشركات النفطية الاحتكارية الأجنبية. ووضعت الدولة تحت رقابتها وإشرافها نقل القمح، والعدس، والقطن، وهذه المنتوجات تشكل في واقع الأمر 70 بالمئة من مواد تصدير الدولة. وأممت كذلك معامل

(48) الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، ص 3382.

(49) وليد حمدون، ذكريات وأراء، (دمشق: جميع الحقوق محفوظة لورثة المؤلف، 2007)، ص 82.

(50) وليد حمدون، ذكريات وأراء، ص 82.

الرجلين.⁽⁶⁰⁾ وهو الحكم الذي لم ينفذ، وأطلق سراحهما بعد مدة، في ما نشرت المجلة اعتذارًا عن المقال في عددها اللاحق.

سادسًا: أحداث الدستور

بعد استيلاء حافظ الأسد على السلطة في ما أسماه (الحركة التصحيحية)، في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970، عيّنت القيادة القطرية لحزب البعث -المهيمن عليها من قبله- (مجلس شعب) مؤقتًا من 173 عضوًا، بأغلبية بعثية، وثلاثة مقاعد لرجال الدين، شغل اثنان منها الشيخ أحمد كفتارو المفتي العام للجمهورية، والشيخ محمد الحكيم مفتي حلب.

ومن هذا المجلس شكّلت لجنة لكتابة دستور دائم للبلاد، في 26 آذار/ مارس 1972، بعد سلسلة من الدساتير الموقته في عهد البعث منذ 1963. وفي 31 كانون الثاني/ يناير 1973 نشرت مسودة هذا الدستور، بعد إقرارها في (مجلس الشعب)، على أن تُقرَّ لاحقًا بعد استفتاء شعبي. وفوجئ المتابعون من التيار الديني بخلو المسودة من أي إشارة إلى أن دين الدولة الإسلام، وإخضاعها حرية العبادة للنظام العام، ما يعني منع الاحتفالات الدينية العلنية في الهواء الطلق. وذلك فضلًا عن التوجه القومي الاشتراكي الطاغى على مسودة الدستور، ونصّه على قيادة البعث للدولة والمجتمع في المادة الثامنة الشهيرة.

وقد أعاد هذا إلى الأذهان المعركة التي اشتعلت حول دستور 1950، ولا سيما حول غياب النص فيه على أن الإسلام دين الدولة، وعلى أن الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيس للتشريع. لكن تلك المعركة كانت ديمقراطية، خيضة داخل البرلمان وخارجه، في النشاط العام والمنابر المؤثرة والصحف. أما في 1973، وكان الخلاف هو نفسه على العموم، فقد أوجب الأمر سلوك طرائق اعتراضية بعيدة عن الأضواء بداية. وهو ما تولاه شيخ حموي إخواني صاعد هو سعيد حوى.

والعموم الذين خرجوا في تظاهرات. وتقدم حملة إدانته الشيخ حسن حبنكة من على منبره بجامع منجك في حيّ الميدان، حيث قال إن ما ورد في المقالة ليس زلة عابرة، بل إن وراءها عصابات تنتهز الفرصة لتدس السم لاستئثار الشعب واستدراجه إلى ثورة دموية. وبينما كان يُسكت بعض أصوات المصلين الغاضبة ويهدّهم كان يستنكر إفساح السلطة المجال للذين يلحدون بالله وملاحقها من يجهر بالحق واتهامه بأنه مدفوع من الاستعمار، مشدّدًا أن ((كلمات الكفر التي نشرت لا يقولها صاحبها إلا لصالح المستعمرين الشرقيين))⁽⁵⁴⁾، ولا فرق بين مستعمر غربي ومستعمر شرقي.⁽⁵⁵⁾

كان رجال الاستخبارات مستنفرين في ذلك اليوم لقمع أي احتجاجات قد تحصل بعد الصلاة. ولم يسمح حبنكة لأي من الأهالي المسلحين الموجودين بالدفاع عنه عندما طلب منه مدير الشرطة مرافقته إلى لقاء مزعوم مع وزير الداخلية محمد عيد عشاوي، وكانت الحقيقة زجه في سجن القلعة. وفي اليوم اللاحق صدرت مراسيم بإلغاء ترخيص جمعياته (التوجيه الإسلامي)، ومصادرة مدارسها ومبانيها وممتلكاتها لمصلحة وزارة الأوقاف، والحجز على أمواله.⁽⁵⁶⁾

وفي السجن وجهت إليه تهمة التآمر لحساب المملكة العربية السعودية لقلب نظام الحكم بالقوة، بذريعة استقبال الملك فيصل بن عبد العزيز إياه في موسم الحج السابق. وعلى الرغم من ركافة التهمة وتلفيق الأدلة لم يتم الإفراج عنه إلا في عقب اندلاع حرب حزيران عام 1967 وخشية البعثيين من احتلال إسرائيل لدمشق.⁽⁵⁷⁾

ومن جهة أخرى أحالت السلطات كاتب المقال إبراهيم خلاص ورئيس تحرير المجلة⁽⁵⁸⁾ على محكمة عسكرية استثنائية⁽⁵⁹⁾، بوصفهما مسؤولين عن ((المقال المدسوس)) كما قال الخبر الذي انتهى بأن المحكمة قضت بإعدام

(54) حبنكة الميداني، الوالد الداعية المري الشيخ حسن حبنكة الميداني، ص 281، 284.

(55) حبنكة الميداني، الوالد الداعية المري الشيخ حسن حبنكة الميداني، ص 281-284.

(56) حبنكة الميداني، الوالد الداعية المري الشيخ حسن حبنكة الميداني، ص 286-288.

(57) حبنكة الميداني، الوالد الداعية المري الشيخ حسن حبنكة الميداني، ص 292-297.

(58) عدنان حمام.

(59) ترأسها مصطفى طلاس.

(60) أسعد عبود، أعمدة من ورق: سورية والثورة "1960 - 1970 م" كتاب بروي، ص 361.

فقط بل اتصل بالقصر الرئاسي، وطلب موعداً من حافظ الأسد. ولما التقاه، طالبه بإدراج مادة ((دين الدولة الإسلام)) في الدستور. لكن الأسد احتج بأن ذلك لم يرد في دساتير سورية من قبل، على الرغم من أنها وُضعت، وفي ممثلي الشعب مشايخ مسلمون كان منهم بعض الإخوان المسلمون.⁽⁶⁴⁾

وُزِعَ البيان على خطباء الجمعة في حماة، فتناولوا الموضوع، وصار جو المدينة مشحوناً. تحمّس الاشتراكيون، ودعوا إلى الإضراب، وأصدر الناصريون بياناً، وأعلن الأسد أنه يطلب من (مجلس الشعب) إدراج مادة تنص على أن دين رئيس الدولة الإسلام. لكن الطلاب في حماة خرجوا وهم يهتفون ((لا دراسة ولا تدريس حتى يسلم الرئيس))، ومزقوا صور الأسد. وفي اليوم اللاحق عمت الاحتجاجات المدينة، وهاجم مبنيا فرع الحزب واتحاد شبيبة الثورة.⁽⁶⁵⁾

في دمشق تحدث كثير من خطباء الجمعة ضد الدستور، وقرأ بعضهم البيان من على المنبر.⁽⁶⁶⁾ حصلت تظاهرات في حي الميدان. وانتهت تظاهرات حماة وحمص إلى الصدام مع رجال الأمن فسقط قتلى وجرحى.⁽⁶⁷⁾

في 12 آذار/ مارس 1973 جرى الاستفتاء على الدستور، بعد أن أُضيفت إليه مادة ((دين رئيس الدولة الإسلام)). وُبدء العمل به منذ ذلك التاريخ وحتى 2012، ليكون أطول دساتير سورية مدة فاعلية. كُشف دور سعيد حوى في كواليس الاحتجاجات على الدستور، فاعتُقل لخمس سنوات وضع خلالها مؤلفات كان منها كتابه ((من أجل خطوة إلى الأمام على طريق الجهاد المبارك)).⁽⁶⁸⁾

سابعاً: حوادث متفرقة

فضلاً عن المفاصل الخمسة الكبرى التي عُرضت يمكن

يقول حوى إنه شعر بالخطر بعد أن قرأ مسودة الدستور، فقد كان دستوراً ((علمانياً محضاً)). وكان واضحاً عنده أنه سيكون مقدمة لإنهاء التعليم الديني في البلاد، ومقدمة لإنهاء قانون الأحوال الشخصية الإسلامية. إضافة إلى أنه خلا من ذكر دين الدولة أو رئيسها، وأشار إشارة ما إلى أن الإسلام أحد مصادر التشريع، وقيد حرية العبادة بما لا يخل بالنظام. وجعل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بيد الرئيس، فكان واضحاً أن سورية مقبلة على دكتاتورية، وأن ((الإسلام سيصفي تصفية تامة، وأن المرأة المسلمة لن تعطى أي فرصة للمحافظة على شيء من إسلامها وعفافها)).⁽⁶¹⁾

ولذلك قرر حوى أنه ((لا بد من عمل)). وأن هذا العمل يجب أن يكون باسم علماء سورية لا باسم الإخوان. ورأى أن الناقلين على الحكم كلهم سيلتقون حول هذا التحرك من ناصريين واشتراكيين وحتى المحسوبين على مجموعة صلاح جديد.

كتب حوى بياناً عاماً في مناقشة الدستور، وفتوى صغيرة بشأنه، ثم كان عليه أن يجد التوقيع الأول عليهما ليشجع الآخرين، وكان من الشيخ الحلبي ذي الشعبية الواسعة محمد النهان، وتبعه اثنا عشر شيخاً ((هم أكبر شيوخ حلب)) بتعبير سعيد حوى.⁽⁶²⁾ ثم عرض البيان والفتوى على مشايخ حماة فوجدوهما شديدين، وكتبوا بياناً ألين لهجة، ووقعوا عليه بداية من الشيخ خالد الشقفة رئيس جمعية العلماء في المدينة. ورأوا ألا يوقع عليه أحد من الإخوان كي لا يأخذ طابعاً إخوانياً، وهكذا كان. ثم كلف من ذهب بالبيانين إلى مشايخ حمص، فرأوا أن يكتبوا بياناً وسطاً بين الاثنين، ووقع عليه خمسة عشر منهم. وكانت الفكرة أن يُترك الاختيار بين الصيغ للشيخ حسن حبنكة الذي درس البيانات الثلاثة، ورجح بيان حماة بعد بعض التعديلات، وتبعه أكثر علماء دمشق.⁽⁶³⁾

يقول كاتب سيرة حبنكة إنه لم يكن في مقدمة الموقعين

(64) حبنكة الميداني، الوالد الداعية المري الشيخ حسن حبنكة الميداني، ص 304-306.

(65) سعيد حوى، هذه تجربتي وهذه شهادتي، ص 117-118.

(66) سعيد حوى، هذه تجربتي وهذه شهادتي، ص 119.

(67) <https://Zu.pw/urZRSVN>.

(68) سعيد حوى، هذه تجربتي وهذه شهادتي، ص 131.

(61) سعيد حوى، هذه تجربتي وهذه شهادتي، ط2، (القاهرة: مكتبة وهبة، 2009)، ص 111.

(62) كان منهم المشايخ: محمد سلقيني، أحمد عز الدين البيانوني، عبد الباسط أبو النصر، طاهر خير الله، محمد أديب حسون.

(63) سعيد حوى، هذه تجربتي وهذه شهادتي، ص 113-117.

دمشق ومدن سورية أخرى إضراباً للاحتجاج على ذلك.⁽⁷⁰⁾

في أيار/ مايو 1964 كان موعد الحج، وسافر بعض الأساتذة والطلاب كبعثة من جامعة دمشق ومنهم عصام العطار.⁽⁷¹⁾ ولما عادت البعثة منع من دخول البلاد⁽⁷²⁾، ورفضت السلطات السورية تجديد جواز سفره بعدما أقام في الخارج.⁽⁷³⁾ وكان من آثار غياب العطار عن البلاد انشقاق التنظيم في أواخر الستينيات بين جناحين أساسيين في دمشق وحلب.

في المرحلة التي أُبعد فيها العطار ضُيق على عدد من رموز الإسلاميين والتيار الديني، ف (نصحهم) بالمغادرة. فكانت السعودية مؤثلاً مهملاً لهجرة عدد منهم استقطبتهم جامعاتها الجديدة حيث لعبوا أدوراً مركزية مع تعهد بعدم الانخراط في عمل سياسي يتعلق ببلدهم أو بموطن هجرتهم. ومن أشهر هؤلاء الشيخ علي الطنطاوي الذي يذكر أن مصطفى السباعي نفسه، مؤسس كلية الشريعة ومراقب الإخوان في سورية، كان على أهبة المغادرة ليدرس في مكة المكرمة لولا أن فاجأته المنية.⁽⁷⁴⁾

في وقت غير محدد من أواسط الستينيات أقدمت سلطات الأمن في حلب، برئاسة بدر الدين جمعة، على اعتقال عدد من المشايخ واقتادتهم إلى سجن ثكنة هنانو قبل الإفراج عنهم بعد أيام عدة في ليلة العيد.⁽⁷⁵⁾

وفي مناسبة أخرى، ربما في مطلع 1966، اعتقلت السلطات الشيخ الحلبي والإخواني البارز عبد الفتاح أبو غدة. فسافر عدد من العلماء إلى دمشق، والتقوا برئيس الدولة أمين الحافظ الذي قابلهم بجفاء، وقال: ((لن يخرج حتى نكون نحن مكانه)). وكان من بينهم الشيخ محمد سلقيني، أحد مشايخ حلب في وقته الذي تحدث بذلك في

(70) <https://2u.pw/tK9eUSH>.

(71) هيثم المالح، ذكريات على طريق الحياة، ج 1، ص 159.

(72) هيثم المالح، ذكريات على طريق الحياة، ج 1، ص 159.

(73) هيثم المالح، ذكريات على طريق الحياة، ج 1، ص 173.

(74) علي الطنطاوي، ذكريات علي الطنطاوي، ج 8، (جدة: دار المنارة للنشر والتوزيع، 1989)، ص 230.

(75) إبراهيم عبد الله سلقيني، آل سلقيني في حلب: مئة وخمسون عامًا بين العلم الشرعي والحياة العامة، ص 135 - 136.

العثور -ولا سيما في كتب المذكرات والسير- على أخبار أو أحداث تندرج في سياق الاحتكاك الإسلامي مع نظام البعث خلال المدة المدروسة (1963-1973). وأثبتت هنا بعض الحوادث التي استطعت رصدها في قائمة أمثلة تظل مفتوحة على الإغناء.

في إثر انقلاب البعث في 8 آذار/ مارس 1963 ألقى عصام العطار، نائب المراقب العام للإخوان المسلمين السوريين عندئذ، خطبتين ناريتين جاء في الأولى منهما:

((إنني أعلن لكم ولشعبنا كله بغاية الصراحة والوضوح رفضي لهذا الانقلاب، ولأي حكم ديكتاتوري عسكري أو مدني ينشأ عنه، واستمساكي بالحكم الديمقراطي الدستوري. وأقول لأصحاب الانقلاب القائم ومن وراءهم، ولكل مواطن عاقل شريف: إن الذين يسلبون أمتهم حريتها وإرادتها وقرارها يسلبونها روحها وحياتها وكرامتها وقدرتها على التحرر والتقدم وبناء أي مستقبل كريم، ويقتلون، ويقتلون حاضرها ومستقبلها، وإن ادّعوا -واهمين أو كاذبين مخادعين- أنهم يريدون لها الحياة)).

وفي الخطبة الثانية التي ألقاها من على منبره في مسجد جامعة دمشق قال:

((أتحدى؛ إن صفحتنا أنصع من أي صفحة، وإن جهتنا أرفع من أي جبهة، وإن طريقنا أقوم من كل طريق، وأنا أتحدى كل إنسان كائنًا من كان، أن يضع ذرة من الغبار، لا أقول على جباهنا المرتفعة، وإنما على أحييتنا وأقدامنا. وإنني أعلن لكم ولشعبنا كله، أنني سأتابع طريقي الإسلامي والوطني السلمي الشعبي العلي، رغم هذا الانقلاب العسكري الطائفي، وأني سأكون معكم -كما تعودتم- أذاع عنكم، وعن دينكم وقيمكم، وحرمتكم وكرامتكم، وسائر حقوقكم، وأتابع العمل والمسير معكم إلى أهدافنا العتيدة والجديدة، مهما كانت العقبات والتبعات والظروف)).⁽⁶⁹⁾

في 25 نيسان/ أبريل 1964 أعلنت حكومة البعث عن دستور مؤقت للبلاد نص على أن سورية ((جمهورية ديمقراطية شعبية اشتراكية)). وفي اليوم اللاحق شهدت

(69) هيثم المالح، ذكريات على طريق الحياة، ج 1، ص 159.

نشط في ذلك الشيخ محمد علي مشعل، وهو من إخوان حمص.⁽⁸⁰⁾

بعد استلام حافظ الأسد السلطة أصدر المرسوم التشريعي 91 لعام 1971 القاضي بإنشاء المجالس المحلية وانتخابها في المحافظات السورية. واقترح بعض علماء حلب أن يترشح الشيخ عبد الله سلقيني نيابة عنهم، فحصل أكبر نسبة من أصوات الناخبين. وكان القانون يقضي أن يكون المحافظ رئيسًا للمجلس الذي تعدادة مئة عضو. وكانت الجلسة الأولى لأداء القسم الذي يرد فيه: ((وأن أعمل على تحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية)). وكانوا ينادون على الأعضاء واحدًا واحدًا لأداء القسم وفق التسلسل الأبجدي. فلما دُعي أول شيخ تلا النص، وأضاف كلمتين فقال: ((الوحدة والحرية والاشتراكية بمفهومها الديني))، فلم يقبل المحافظ، وحمله على إعادة النص حرفيًا، فأخرج، وفعل ذلك. ولما جاء دور سلقيني أبدل كلمتي ((العدالة الاجتماعية)) محل ((الاشتراكية))، فرفض المحافظ، واشتعل الجدل بينهما، وخرج الشيخ من دون قسم، وتبعه الشيخ كامل سرميني، وانطلقا إلى البريد لإرسال برقية إلى رئيس الجمهورية وإلى وزير الإدارة المحلية بما حدث. وفي اليوم اللاحق دعاها المحافظ إلى دار الحكومة، وبعد مجاملات اتصل بوزير الإدارة المحلية في دمشق الذي قال: إما أن يقسم بالنص، وإما لا، فرفض. وبعد أسبوع صدر قرار من رئيس الجمهورية بفصلهما من مجلس الإدارة المحلية.⁽⁸¹⁾

في ذكرى المولد النبوي عام 1972 وقعت صدامات بين المحتفلين وأجهزة السلطة أدت إلى سقوط قتلى من الأهالي في حمص واللاذقية وبانياس.⁽⁸²⁾

درسه في الجامع الأموي الكبير عندما عاد إلى حلب، وتناول الحافظ بكلام قاس، ودعا عليه.⁽⁷⁶⁾

من جهة أخرى مُنع الشيخ أحمد عز الدين البيانوني من الخطابة والتدريس والإمامة، على الرغم من منزلته البارزة في حلب، بسبب نشاطه في التوقيع على وثيقة احتجاج، مع بعض علماء حلب وغيرهم، على اعتقال أبو غدة. استمر هذا الأمر سنتين وسبعة أشهر تقريبًا، منذ 1966 وحتى 1969 عندما وافقت سلطة البعث الشباطي على إعادته إلى وظائفه.⁽⁷⁷⁾

في 29 أيار/ مايو 1966 أصدر رئيس الدولة نور الدين الأتاسي المرسوم التشريعي رقم 40 الذي ينص على جواز صرف القضاة من الخدمة بقرار من مجلس الوزراء أو نقلهم إلى ملاك آخر. وتبعه قرار لمجلس الوزراء بصرف أربع وعشرين قاضيًا من عملهم. ويبدو أنهم من المحسوبين على التيار الإسلامي، إذ كان منهم علي الطنطاوي وهيثم المالح.⁽⁷⁸⁾

بعد انقلاب التيار اليساري في حزب البعث، في 23 شباط/ فبراير 1966، بأشهر قررت السلطة الجديدة اعتقال عدد من رموز السياسة السورية من التيارات التقليدية ما قبل البعث، كحزب الشعب والحزب الوطني والإخوان المسلمين والاتجاهات الدينية وشيوخ العشائر. فاعتقل مئات، ونقلوا إلى سجن تدمر. وقد تزامنت هذه الحملة، في تموز/ يوليو 1966، بالمصادفة مع اتهام الإخوان المسلمين في مصر بالإعداد لمؤامرة وصدور الأحكام، في شهر آب/ أغسطس اللاحق، بإعدام عدد منهم، وعلى رأسهم سيد قطب.⁽⁷⁹⁾

وهذه المناسبة بادر التيار الإسلامي السوري إلى التوقيع على برقية للرئيس المصري وقتئذ، جمال عبد الناصر، طالبين عدم تنفيذ الأحكام، والإفراج عن سيد قطب. وقد

(80) عبد المجيد البيانوني، رسالة المسجد في سورية في النصف الثاني من القرن الرابع عشر الهجري، ص 464.

(81) إبراهيم عبد الله سلقيني، آل سلقيني في حلب: مئة وخمسون عامًا بين العلم الشرعي والحياة العامة، ص 325 - 329.

(82) تمام البرازي، ملفات المعارضة السورية: المعارضة السورية كما لم تتحدث من قبل، ص 130.

(76) إبراهيم عبد الله سلقيني، آل سلقيني في حلب: مئة وخمسون عامًا بين العلم الشرعي والحياة العامة، ص 137.

(77) عبد المجيد البيانوني، رسالة المسجد في سورية في النصف الثاني من القرن الرابع عشر الهجري، ص 285-286.

(78) هيثم المالح، ذكريات على طريق الحياة، ج 1، ص 163-164.

(79) الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، ص 3495-3496.

ثامناً: خاتمة

المصادر والمراجع

1. البرازي، تمام، ملفات المعارضة السورية: المعارضة السورية كما لم تتحدث من قبل، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994).
 2. البيانوني. عبد المجيد، رسالة المسجد في سورية في النصف الثاني من القرن الرابع عشر الهجري: دراسة تأصيلية وتطبيقية عن مدرستي الشيخ أحمد عز الدين البيانوني في حلب والشيخ عبد الكريم الرفاعي في دمشق رحمهما الله تعالى، رسالة دكتوراه، (السودان: جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية في أم درمان، 1996).
 3. بوداغوفا. بيير، الصراع في سوريا لتدعيم الاستقلال الوطني 1945-1966، ماجد علاء الدين وأنيس المتني (مترجمين)، (دمشق: دار المعرفة، 1987).
 4. البوطي. محمد سعيد رمضان، هذا والدي: القصة الكاملة لحياة الشيخ ملا رمضان البوطي من ولادته إلى وفاته، (دمشق/ بيروت: دار الفكر/ دار الفكر المعاصر).
 5. حبتكة الميداني. عبد الرحمن، الوالد الداعية المربي الشيخ حسن حبتكة الميداني: قصة عالم مجاهد حكيم شجاع، (جدة: نشر المؤلف، 2002).
 6. حمدون. وليد، ذكريات وآراء، (دمشق: جميع الحقوق محفوظة لورثة المؤلف، 2007).
 7. الحوراني، أكرم، مذكرات أكرم الحوراني، (نسخة إلكترونية).
 8. حوى. سعيد، هذه تجربتي وهذه شهادتي، ط2، (القاهرة: مكتبة وهبة، 2009).
 9. سلقيني. إبراهيم عبد الله، آل سلقيني في حلب: مئة وخمسون عامًا بين العلم الشرعي والحياة العامة، (ديار بكر: مكتبة سيدا، 2021).
 10. طلاس، مصطفى، مرآة حياتي: العقد الثاني 1958-1968، ط7، (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 2006).
 11. الطنطاوي. علي، ذكريات علي الطنطاوي، ج8، (جدة: دار المنارة للنشر والتوزيع، 1989).
 12. عبود. أسعد، أعمدة من ورق: سورية والثورة "1960 - 1970 م" كتاب يروي، (دمشق: الهيئة العامة السورية
- وبهذا المعنى بدت المرحلة المدروسة انتقالية، إذ إنها ما تزال تتسم ببعض ملامح العهد الديمقراطي السابق من جهة اللجوء إلى التظاهرات والإضراب، فضلاً عن تصدي (العلماء) لجور (الحكام) في ممارسة موروثه تجلت هنا في شخصية الشيخ حسن حبتكة الميداني بالدرجة الأولى.
- ومع ضعف المشيخة التقليدية تدريجيًا، واستمرار تفرق (الإخوان المسلمين)، وتقولهم في شكل نمطي ساكن، بدأت الأصوات التي تدعو إلى مقاومة قوية وشابة تطفو على السطح، بحجة أن المهادين استنفدوا إمكانات الوصول إلى حلول وسط. وفي حين إن تجربة (كتائب محمد) لم يكتب لها النجاح في الوسط الديني الدمشقي، نتيجة اعتياده على نهج التغيير المجتمعي، فإن الدعوة المستمرة لإحياء (الجهاد) على يد مروان حديد، ستجد صداها بين إخوان مدينته حماة، وصولاً إلى حلب ودمشق وغيرهما.

- للكتاب، 2013).
13. المالح. هيثم، ذكريات على طريق الحياة، ج1، (د. م: زقاق الكتب، 2021).
14. عدد من الباحثين، جودت سعيد: بحوث ومقالات مهداة إليه، (دمشق: دار الفكر، 2006).